

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة المالية

التطورات المالية:

الربع الثالث للعام 2009

16 كانون أول/ديسمبر 2009

1. ملخص ونظرة عامة

وصل العجز المالي الجاري في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2009 إلى 376 مليون دولار، وهو أقل من العجز الذي شهده الربعين الأول والثاني من نفس العام (أنظر جدول 1). ولقد حققت إيرادات رسوم إصدار الرخص مبلغ وصل إلى 100 مليون دولار، إلا أن تفاقم حجم الإنفاق بسبب العدوان على غزة أفقد السلطة الوطنية الفلسطينية فرصة الانتفاع من هذه الإيرادات. إن السعي من أجل رفع المعاناة عن أهلنا في قطاع غزة والدمار الذي لحق ببنيتهم التحتية أدتا إلى زيادة حجم النفقات التحويلية والنفقات التشغيلية بشكل يفوق ما هو محدد في الموازنة، مما دفع وزارة المالية إلى طلب مخصصات إضافية بلغ حجمها 300 مليون دولار، بالتالي قامت الوزارة بالتقدم إلى الجهات المانحة من أجل تغطية هذه المخصصات الإضافية حيث أن خزينة السلطة لا تملك المصادر التي تكفل تغطية هذا الحجم من المصاريف الطارئة.

الجدير ذكره أن مجلس الوزراء قد صادق على طلب المخصصات الإضافية (300 مليون دولار) المشار إليها أعلاه في 29 أيلول/سبتمبر من هذا العام، حيث تم إراجها في الجزء المخصص للموازنة في الجداول المرفقة، مما يرفع حجم العجز في موازنة 2009 الجارية من 1.15 مليار دولار إلى 1.45 مليار دولار.

تشير توقعات نهاية سنة 2009 أنه لن يتم تخطي العجز المعدل مادام هنالك تحسن في أداء إيرادات الربع الرابع من 2009.

تشير آخر البيانات إلى أن توقعات الإيرادات لعام 2009، على أساس الالتزام، ستحقق 1.59 مليون دولار، وهذا المبلغ أقل من توقعات الموازنة البالغة 1.63 مليار دولار بحوالي 40 مليون دولار (أنظر جدول رقم 5). على أية حال، حققت الإيرادات أداءً جيداً بالرغم من الهبوط الحاد في إيرادات قطاع غزة الناجم عن العدوان الإسرائيلي على القطاع، مما يدل على فعالية الانجاز الذي حققه النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، أضاف إلى ذلك أن النقص كان نتيجة للتوقعات الطموحة في الموازنة التي توقعت تحقيق 100 مليون دولار عبر توزيعات الأرباح حيث لم يتحقق أي شيء من هذه التوقعات. وفي الوقت الذي حصلت فيه السلطة على مبلغ 100 مليون دولار من رسوم إصدار الرخص، كان هنالك حوالي 50 مليون ضمن الموازنة، مما أدى إلى نقص في الإيرادات بلغ مقداره 50 مليون دولار لكلا الفئتان معاً.

ولقد فاق حجم النفقات الجارية، على أساس الالتزام، في الربع الثالث من هذا العام حجم النفقات في الربعين الماضيين حيث بلغ 901 مليون دولار (جدول 1 و جدول 2)، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة المستمرة في النفقات التشغيلية والتحويلية إلى قطاع غزة، والتي سيتم تغطيتها من خلال المخصصات الإضافية البالغة 300 مليون دولار التي صادق عليها مجلس الوزراء.

تشير آخر بيانات الإنفاق إلى أن مجموع إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية بالإضافة إلى صافي الإقراض لعام 2009 قد يصل إلى 3.19 مليار دولار، أي بزيادة تبلغ 110 مليون دولار عن توقعات الموازنة المعدلة (3.08 مليار دولار). على أية حال، تشمل توقعات الإنفاق فئات المتأخرات الثلاث التالية:

1. اشتمال فاتورة الرواتب على 23 مليون دولار التي هي بمثابة تعويضات دفعتها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى موظفيها الذين كانوا قد حصلوا على قروض من البنوك عام 2006 ولم يتمكنوا من سداد دفعاتها بسبب عدم حصولهم على رواتبهم نتيجة المقاطعة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية مما أدى إلى عدم تمكنها من دفع رواتب موظفيها. ولقد كان هنالك اتفاقية ثلاثية بهذا الخصوص عام 2007 حيث وافقت نقابة الموظفين في القطاع العام على دفع قروض عام 2006 بالكامل للبنوك في حال قيام البنوك بتثبيت نسبة الفائدة وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتعويض الموظفين. وكان هذا التعويض بمثابة التزام في تشرين أول عام 2009 إلا أنه دفع نقداً لموظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في 17 أيلول 2009 (جدول 4). 2. اشتملت النفقات التشغيلية على فواتير مستحقة من عام 2008 بلغت 80 مليون. 3. اشتملت النفقات الرأسمالية على 53 مليون دولار من الفواتير المستحقة عن عام 2008. لم يتم احتساب أي من هذه المتأخرات في موازنة 2009 حيث أنها برزت خلال استلام وزارة المالية فواتير غير مدفوعة من الوزارات المختلفة. من المتوقع أن تبلغ الالتزامات الفعلية لسنة 2009 3.03 مليار دولار ضمن مخصصات الموازنة المعدلة. ومن غير المتوقع أن تفوق النفقات النقدية، التي بلغت 961 مليون دولار خلال الربع الثالث من هذا العام، مبلغ 3 مليار دولار مع نهاية العام (جدول 4). وبشكل عام، من المتوقع أن يصل حجم العجز الجاري خلال 2009 إلى 1.44 مليار دولار.

الجدير ذكره أن حجم **النفقات التطويرية** تسارع في الازدياد بسبب مستويات التطبيق العالية وتحويل التمويل الذي تقدمه بعض الجهات المانحة نحو تمويل المشاريع المجتمعية. فمع نهاية الربع الثالث من هذا العام بلغ حجم الالتزامات لصالح الإنفاق على المشاريع التطويرية 190 مليون دولار (جدول 1)، حيث أن معظم هذا الإنفاق جاء من المساعدات المقدمة من الجهات المانحة، حيث بلغت 119 مليون دولار (جدول 3). بالمقابل، بلغ التمويل الخارجي الذي تم بالفعل صرفه من قبل الجهات المانحة لصالح حساب الخزينة 37 مليون دولار فقط (جدول 7).

شكل **الدعم الخارجي للموازنة** للربع الثالث من هذا العام، الذي بلغ 633 مليون دولار، دعماً قوياً خاصةً نتيجة لقيام المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بالمساهمة بتقديم 200 مليون دولار لكل منهما (جدول رقم 7) باتجاه هذا الدعم. وقد سجل دعم الموازنة في نهاية أيلول/سبتمبر مبلغ 1.07 مليار دولار. من المتوقع أن يغطي الدعم الخارجي في الربع الرابع من 2009 الفجوة التمويلية البالغة 1.45 مليار دولار وهي عجز الموازنة المعدلة. وفي الوقت ذاته، سعت السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل الحد من الإنفاق لتجنب الوقوع في أي تجاوزات ومن أجل تجنب أي تأخير في دفع مستحقات القطاع الخاص.

2. الإيرادات

بلغ حجم **إجمالي إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية** من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية المحلية خلال الربع الثالث من هذا العام 542 مليون دولار (الجدولين 1 و 5)، أي بزيادة عما كان عليه الحال خلال الربعين الماضيين من هذا العام. ويعود هذا الأداء الجيد للإيرادات إلى النمو الاقتصادي في الضفة الغربية الذي فاق كل

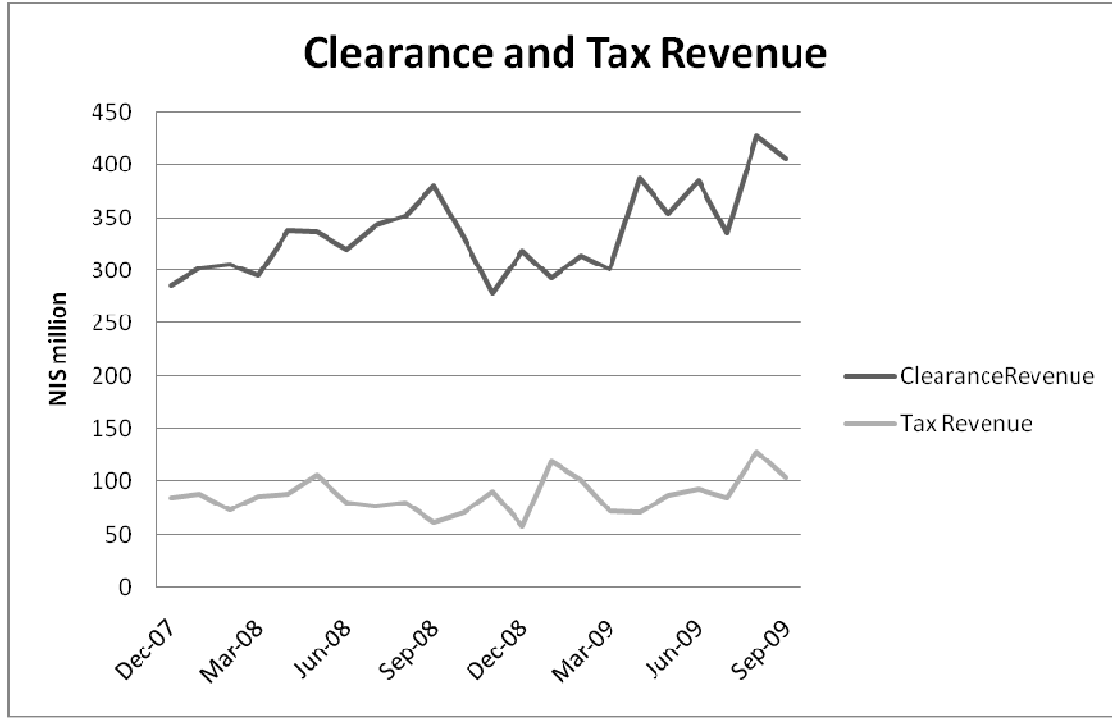
التوقعات. وتشير البيانات إلى أن صافي حجم الإيرادات بمختلف فئاتها سيصل هذا العام إلى 1.59 مليار دولار، وهذا أدنى بقليل من استهداف الموازنة (1.63 مليار دولار).

بلغ حجم إجمالي الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من هذا العام 238 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 46%، بالشيكول الإسرائيلي، عن الربع الثالث من عام 2008، وذلك باستثناء رسوم الرخص في الربع الثالث، ويعود هذا إلى الأداء الجيد للإيرادات الضريبية وغير الضريبية. الجدير بالذكر أن هنالك زيادة مقدارها 19% في إجمالي الإيرادات المحلية، بالشيكول الإسرائيلي، باستثناء رسوم الرخص وتوزيعات الأرباح خلال الفترة الواقعة بين كانون ثاني وأيلول من هذا العام مقارنة بنفس الفترة الزمنية من العام الماضي. إلا أنه وبالرغم من هذا الإنجاز الكبير تبقى الإيرادات المحلية خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام البالغة 450 مليون دولار دون مستوى استهداف الموازنة لها (625 مليون دولار) بحوالي 40 مليون دولار، إن افترضنا تشابه بين إيرادات الربع الرابع من 2009 والربع الثالث من نفس العام (باستثناء رسوم الرخص). نستنتج من هذا أن استهداف موازنة 2009 لإيرادات توزيع الأرباح التي تم تحديدها بحوالي 100 مليون دولار لعام 2009 قد يكون فاق حده في الطموح. وفي الوقت الذي حققت فيه رسوم الرخص إيرادات بلغ حجمها 100 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من هذا العام، لم تحقق توزيعات الأرباح أي إيرادات تذكر،

فاقت إيرادات الضرائب المحلية خلال الربع الثالث من هذا العام، خاصة إيرادات ضريبة القيمة المضافة، حدها خلال الربعين الأول والثاني من نفس العام حيث سجلت 83 مليون دولار. وبالمقارنة مع الربع الثالث من العام الماضي، نجد أن هنالك زيادة في هذه الإيرادات مقدارها 46%، بالشيكول الإسرائيلي، كما نجد أن الإيرادات خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني وأيلول من عام 2009 قد ارتفعت بنسبة مقدارها 16% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وفي حال ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال الربع الرابع من هذا العام إلى معدلها فإن الضرائب المحلية ستفوق استهداف موازنة 2009 لها (273 مليون دولار) بمبلغ 17 مليون دولار، ويعود هذا إلى الأداء الجيد الذي حققته دوائر الضريبة، بالإضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي عام 2009.

انخفض مستوى إيرادات ضريبة الدخل خلال الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني وأيلول 2009 بنسبة 9% بالشيكول الإسرائيلي مقارنة بنفس الفترة من عام 2008، ويعود السبب في ذلك إلى قابلية الاقتطاع الأعلى التي بدء العمل بها في كانون الثاني 2009 حيث رافق ذلك تعديل قانون ضريبة الدخل. وقد عملت دائرة ضريبة الدخل على تعزيز جهودها وقدراتها الإدارية في التحصيل من خلال الحصول على مساعدة فنية خارجية. ونجد بالمقابل أن

إيرادات ضريبة القيمة المضافة قد ارتفعت بنسبة 30%، بالشيكال الإسرائيلي، وزيادة في مكوس التبغ وصلت إلى 45%، مما يشير إلى فعالية عملية التحصيل بالإضافة إلى زيادة حقيقية في الاستهلاك والدخل.



سجلت إيرادات المقاصة خلال الربع الثالث من هذا العام مبلغ 304 مليون دولار (جدول 5) وهذا يفوق حجم ما حققتة خلال الربعين الأول والثاني من نفس العام، هذا عند استثناء ضريبة الدخل التي يدفعها العمال الفلسطينيون وتحولها في الربع الثاني من 2009. وعند مقارنة الربع الثالث من هذا العام مع الربع الثالث من العام الماضي نجد أن هنالك زيادة في إيرادات المقاصة بلغت 9%، بالشيكال الإسرائيلي، بالرغم من الانخفاض الكبير في إيرادات قطاع غزة بسبب الحصار الذي حد من حجم الواردات من الوقود والسلع الأخرى. كما أن هنالك زيادة مقدارها 6%، بالشيكال الإسرائيلي، في إيرادات المقاصة في فترة الأشهر التسع الأولى من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بالرغم من الانخفاض الكبير في حجم الإيرادات خلال الربع الأول من هذا العام بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة¹. هنالك اتساق بين هذه النتائج وأداء إيرادات الضرائب المحلية، بالإضافة إلى أنها تشير إلى زيادة هامة في الاستهلاك والدخل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

¹ أنظر تقارير التطورات المالية للربع الأول والثاني على موقع وزارة المالية الإلكتروني www.pmf.ps

إذا افترضنا حدوث تشابه في المعدلات بين إيرادات المقاصة خلال الربع الرابع من هذا العام والربعين الثاني والثالث من نفس العام، أي حوالي 285 مليون دولار، فإن مجموع إيرادات السنة كاملة سيصل إلى 1.1 مليار دولار، وهذا أقل بقليل من استهداف الموازنة البالغ 1.12 مليار دولار.

بلغ معدل الخصومات الشهرية من إيرادات المقاصة خلال الربع الثالث من 2009 حوالي 27 مليون دولار، وتعود هذه الخصومات في غالبيتها إلى اقتطاعات الماء والكهرباء، بالإضافة إلى 18 مليون شيكل إسرائيلي يتم اقتطاعها شهرياً بقرار محكمة باسم مطالبات تقدم بها مواطنين أمريكيين.

بلغ حجم الردييات الضريبية خلال الربع الثالث 17 مليون دولار، أي بانخفاض عن معدل الردييات الربعي لهذا العام البالغ 18 مليون دولار، وأدنى بكثير من المعدل الربعي للعام الماضي حيث بلغ 29 مليون دولار. في حال بقاء الردييات الضريبية حول معدل 18 مليون دولار خلال الربع الرابع من هذا العام فإن مجموع الردييات الضريبية سيصل إلى 74 مليون دولار وهذا أقل من استهداف الموازنة بحوالي 44 مليون دولار، مما يشير إلى احتمال تراكم الردييات الضريبية المستحقة في هذا العام. بالمقابل، تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من تحويل 90 مليون دولار في تموز 2009 من ردييات ضريبة البترول المتراكمة إلى هيئة البترول.

3. الإنفاق وصافي الإقراض

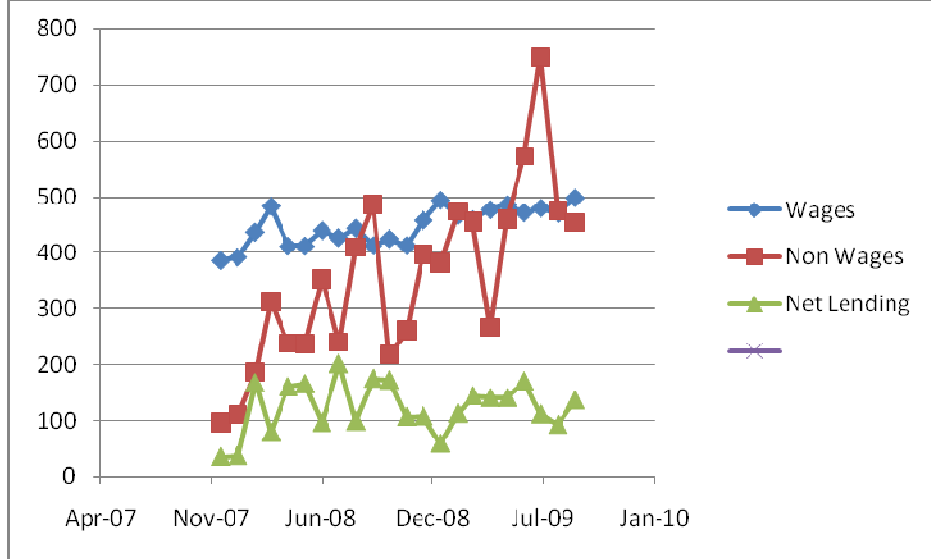
بلغ مجموع نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية في الربع الثالث من هذا العام 901 مليون دولار على أساس الالتزام، أي تجاوز لمستويات الربعين الماضيين. ويعود هذا التجاوز إلى التعويض، لمرة واحدة، الذي دفعته السلطة الوطنية الفلسطينية لموظفيها (أنظر التفاصيل أعلاه) والزيادة في الإنفاق على النفقات التحويلية والتشغيلية بسبب المخصصات التي وضعت لإغاثة أهالي قطاع غزة. بالمقابل، انخفض حجم "صافي الإقراض" خلال الربع الثالث من العام مما يشير إلى حدوث تقدم في تحصيل فواتير الكهرباء.

سجل حجم نفقات الرواتب، على أساس الالتزام، حيث بلغ خلال الربع الثالث من هذا العام 377 مليون دولار، ارتفاعاً مقداره 30 مليون دولار مقارنة بالربع الثاني من هذا العام بسبب تخفيض قيمة الدولار بنسبة 7% خلال الربع الثالث من 2009 (جدول 1 وجدول 2). وقد ارتفع حجم فاتورة الرواتب بالشيكال الإسرائيلي بنسبة 1% فقط. نفقات الرواتب على الأساس النقدي المحاسبي البالغة 280 مليون دولار (جدول 4) هي أعلى بكثير خلال الربع الثالث من 2009 لأن الدفعات في أيلول اشتملت على دفعتين، حيث كانت الدفعة الثانية في 17 أيلول هي رواتب شهر تشرين أول دفعت مسبقاً قبل العيد. كما اشتملت هذه الدفعة على 600 شيكل إسرائيلي دفعت إلى موظفي السلطة الذين كانوا قد حصلوا على قروض بنكية عام 2006 ولم يتمكنوا من تسديدها بسبب عدم قدرة

السلطة على دفع رواتب موظفيها نتيجة لمقاطعة السلطة مالياً من قبل إسرائيل ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد انتخابات 2006 مما أدى إلى تراكم الفوائد البنكية على دفعات القروض غير المسددة.

وستعود فاتورة الرواتب إلى الاتجاه المعتاد (1.43 مليار شيكل) خلال الربع الرابع من العام بالتالي، فإن حجم فاتورة الرواتب خلال عام 2009 سيصل إلى حوالي 5.72 مليار شيكل، أي بزيادة مقدارها حوالي 80 مليون شيكل عن مخصصات الموازنة البالغة 5.64 مليار شيكل (زيادة مقدارها 1.4%).

فئات الإنفاق الكبرى (بملايين الشواقل)



وصل مجموع وظائف السلطة الوطنية الفلسطينية في أيلول 147,153 وهذا ضمن الحد البالغ 153,000 لعام 2009، الذي حددته منحة البنك الدولي التطويرية. بلغ حجم الزيادة في عدد موظفي الخدمة المدنية في الربع الثالث من العام 520 موظفاً في الوقت الذي بلغ فيه حجم الزيادة في عدد العاملين في الأجهزة الأمنية 906. وخلال الأشهر التسع الأولى من هذا العام، بلغ حجم الزيادة في عدد موظفي السلطة 4216 بما فيهم 1965 موظفاً مدنياً و 2231 موظفاً في الأجهزة الأمنية. الجدير بالذكر أن هنالك عدد من الموظفين الذين تم تثبيتهم خلال هذا العام (2009) مع أن توظيفهم كان خلال الأعوام 2006 و 2007 و 2008.

وبعد النجاح الذي حققته عملية إعادة انتشار رجال الأمن والشرطة الفلسطينية في المناطق الواقعة تحت سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، برزت الحاجة إلى تعزيز هذا النجاح من خلال توظيف عدد إضافي من العاملين لدى الأجهزة الأمنية. كما تم سحب عدد من الموظفين الأمنيين من جدول رواتب السلطة سنة 2007 بسبب شكوك دارت حول شرعية توظيفهم خلال 2006 و 2007، إلا أنه تم إعادة أسمائهم إلى جدول الرواتب بعد التوصل إلى نتائج إيجابية بعد مراجعة ملفاتهم.

أما فيما يتعلق بتوظيف المدنيين فكان معظمه لصالح الخدمة المدنية حيث بلغ 1900 من 1965. وعند مقارنة أيلول 2009 بنهاية كانون أول من العام الماضي، نجد أن هنالك زيادة في عدد المعلمين مقدارها 1258 وزيادة في العاملين في القطاع الصحي بلغت 461 وزيادة في عدد موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية بلغت 181 موظفاً.

تأثرت نفقات غير الأجور بشكل كبير بنتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون أول من العام الماضي وكانون ثاني من هذا العام. وقد ارتفعت النفقات التشغيلية والتحويلية بشكل كبير لتعويض خسائر المواطنين من بيوت مهدمة ومن مخصصات اجتماعية، ومقابل الأضرار التي لحقت بشبكات المياه والكهرباء والطرق. الجدير ذكره أن مجلس الوزراء صادق على طلب مخصصات الموازنة الإضافية (300 مليون دولار) لتغطية المصاريف الطارئة، حيث تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار إضافية لصالح النفقات التشغيلية وتم تخصيص مبلغ 200 مليون دولار إضافية لصالح النفقات التحويلية (جدول 2، الجزء المخصص للموازنة).

وبشكل عام، وصل حجم الإنفاق على غير الأجور خلال الربع الثالث من العام إلى 436 مليون دولار بما في ذلك الالتزامات الكبيرة المتعلقة بالأدوية والتوريدات الطبية. كما كان هنالك دفعات لتغطية متأخرات مثل دفع مبلغ 30 مليون شيكل لتغطية فواتير الهاتف التي لم تدفع لفترة ما قبل حزيران 2007. ويقدر حجم الفواتير المستحقة عن عام 2008 بحوالي 133 مليون دولار. ووصل حجم النفقات النقدية على غير الرواتب إلى 360 مليون دولار، مما يشير إلى وجود مبلغ 76 مليون دولار لم تدفع بعد، وهذا يشمل مساهمة السلطة في صندوق التقاعد (جدول 4).

وصل حجم النفقات التشغيلية إلى 178 مليون دولار (جدول 2)، أي بزيادة مقدارها 35% بالشكل الإسرائيلي مقارنة بالربع الثاني من هذا العام، حيث سجلت هذه النفقات 122 مليون دولار بما في ذلك 80 مليون دولار استخدمت لتغطية متأخرات عن عام 2008، وقد بلغ مجموع النفقات التشغيلية خلال الأشهر التسع الأولى من العام 410 مليون دولار، ويبقى هذا ضمن مخصصات الموازنة المعدلة البالغة 500 مليون دولار. يعود سبب الارتفاع في حجم النفقات التشغيلية، خلال الربع الثالث من العام، إلى حجم الالتزامات مقابل تكلفة الأدوية والعلاج في الخارج خلال شهر تموز حيث كان ذلك في الغالب إنفاقاً على علاج الإصابات الناجمة عن العدوان على قطاع غزة حيث فاقت 50 مليون دولار، ورفعت من حجم النفقات التشغيلية لذلك الشهر إلى 96.3 مليون دولار مقارنة بمستوى شهر حزيران -العالي نسبياً- حيث سجل 69.8 مليون دولار. ثم انخفضت هذه التكاليف في آب إلى 53 مليون دولار وانخفضت أيضاً في أيلول لتصل إلى 28 مليون دولار.

ارتفعت النفقات التحويلية خلال الربع الثالث من هذا العام إلى 238 مليون دولار، بزيادة مقدارها 34% بالشكل الإسرائيلي. وكان هنالك زيادة كبيرة في التحويلات في تموز (حيث ارتفعت من 61 مليون دولار في حزيران إلى 81 مليون دولار في تموز)، وفي أيلول (حيث ارتفعت من 66 مليون دولار في آب إلى 91 مليون دولار في

أيلول). وتعود هذه الزيادات في معظمها إلى نتائج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مما اضطر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رفع مستوى المخصصات بما فيها مخصصات الأسر التي فقدت منازلها ومخصصات توفير مأوى مؤقت. وفي الوقت الذي وصل فيه مجموع المخصصات في كانون ثاني 2009 إلى 1.7 مليون دولار ارتفع حجمها إلى 17.7 مليون دولار في أيلول . كما ارتفع حجم مخصصات التقاعد لموظفي الخدمة المدنية وموظفي الأجهزة الأمنية من 12 مليون دولار في كانون ثاني 2009 إلى 16 مليون دولار في أيلول 2009 بعد تقاعد عدد من موظفي الأجهزة الأمنية.

وصل حجم النفقات التحويلية خلال الأشهر التسع الأولى من هذا العام إلى 580 مليون دولار، بالتالي، يجب أن لا تزيد هذه النفقات عن 178 مليون دولار خلال الربع الأخير من هذا العام لكي تبقى ضمن الحد المخصص لها في الموازنة (758 مليون دولار). وتشير بيانات شهر تشرين الأول إلى أننا نسير في اتجاه تحقيق هذا الأمر حيث التشديد على هذه النفقات.

انخفضت النفقات الرأسمالية بشكل كبير لتصل إلى 19 مليون دولار في الربع الثالث من هذا العام بعد أن فاقت الحد المخصص لها في الموازنة في الربع الثاني من هذا العام بسبب دفع متأخرات عام 2008 التي بلغت 53 مليون دولار. ولقد تم إرسال تعليمات مشددة إلى الوزارات لكي تحد من إنفاقها على السلع المعمرة، مما أدى إلى انخفاض هذه النفقات من 14.6 مليون دولار في تموز إلى 4 مليون دولار في آب وإلى 0.9 مليون دولار في أيلول.

وصل حجم صافي الإقراض في الربع الثالث من هذا العام إلى 89 مليون دولار، مما يشير إلى انخفاض كبير مقارنة بالربع الماضي حيث سجل صافي الإقراض 109 مليون دولار. ولقد تم إحراز تقدم في مجالات تحصيل فواتير الكهرباء من البلديات. الجدير بالذكر أن معدل خصميات فواتير الكهرباء الشهري من إيرادات المقاصة في الربع الثالث من هذا العام وصل إلى 16.2 مليون دولار بينما وصل هذا المعدل الشهري في الربع الماضي من هذا العام إلى 22.1 مليون دولار. ينبغي النظر إلى هذا الانخفاض ضمن سياق الزيادة في استهلاك الكهرباء خلال الأشهر التسع الأولى من هذا العام مما يتسق مع تقديرات النمو الاقتصادي. في حال استمرار هذه الظاهرة خلال الربع الأخير من هذا العام، فإن صافي الإقراض سيبقى ضمن حدود مخصصات الموازنة (380 مليون دولار) في نهاية العام.

ازدادت النفقات التطويرية، على أساس الالتزام، خلال العام بسبب تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى اتساع نطاق تمويل الجهات المانحة في هذا المجال. ففي الربع الأول من هذا العام تم الالتزام بمبلغ 5.6 مليون دولار، وقد ارتفع هذا المبلغ ليصل إلى 57 مليون دولار في الربع الثاني وإلى 127 مليون دولار خلال

الربع الثالث من هذا العام. الجدير بالذكر أنه تم إنفاق مبلغ 119 مليون دولار من مبلغ 190 مليون دولار الذي تم الالتزام به خلال الأشهر التسعة الأولى من 2009 وأن المبلغ الذي قامت الجهات المانحة بالفعل بصرفه هو 37 مليون دولار فقط بسبب التأخير.

لقد تم إطلاق 1452 مشروع مجتمعي منذ كانون أول 2007 حيث تقدر قيمتها بحوالي 1.45 مليار دولار. تم استكمال 850 من هذه المشاريع بقيمة 122 مليون دولار، بينما هنالك 263 قيد العمل بقيمة 168 مليون دولار، بالإضافة إلى 339 مشروع مخطط لها إلا أنها لم تبدأ بعد بسبب وجود معوقات تقف في وجه عملية التنفيذ. ولقد ركزت هذه المشاريع في معظمها على بناء المدارس والمرافق البلدية والطرق الريفية والبنية التحتية وتوزيع الكهرباء وربط القرى بشبكة الكهرباء.

وفي الوقت الذي كانت فيه الجهات الخارجية مترددة في تمويل هذه المشاريع إلا أن عدد من الجهات المانحة ساهم في تمويلها مثل الاتحاد الأوروبي حيث قدم 79 مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت بمبلغ 31 مليون دولار، واليابان التي ساهمت بمبلغ 10 ملايين دولار وهولندا حيث ساهمت بمبلغ 8 ملايين دولار، بالإضافة إلى جهات أخرى. ولقد قام صندوق أبو ظبي التطويري بالالتزام بدفع مبلغ 45 مليون دولار لتمويل المشاريع المجتمعية، تم صرف 5 مليون دولار من هذا المبلغ. الجدير بالذكر أن حجم التمويل الفعلي للمشاريع خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام وصل إلى 125 مليون دولار حيث جاء معظم هذا التمويل من الجهات المانحة.

4. التمويل

حقق الدعم الخارجي للموازنة في الربع الثالث من هذا العام مبلغ 663 مليون دولار (جدول 7)، حيث كان هذا بمثابة زيادة كبيرة مقارنة بالربع الثاني من نفس العام حيث حقق دعم الموازنة الخارجي مبلغ 148 مليون دولار. يعود هذا الارتفاع الحاد في التمويل إلى قيام المملكة العربية السعودية بتحويل مبلغ 203 مليون دولار في آب/أغسطس من هذا العام وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل مبلغ 198 مليون دولار في تموز/يوليو من نفس العام. ولقد مكنت المنحة الأمريكية السلطة الوطنية الفلسطينية من دفع الضرائب المتراكمة على هيئة البترول الفلسطينية التي وصلت إلى 90 مليون دولار (جدول 4).

ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 164 مليون دولار، وهو مبلغ استثنائي من حيث حجمه، وذلك بسبب دفع راتبين خلال شهر أيلول بسبب حلول عيد الفطر في شهر أيلول. وبسبب عدم دفع رواتب في تشرين الأول كان دعم الاتحاد الأوروبي للموازنة من خلال آلية برنامج PEGASE منخفضاً.

قدم البنك الدولي مبلغ 69 مليون دولار في آب 2009، حيث اشتمل هذا المبلغ على منحة مقدارها 40 مليون دولار، بالإضافة إلى 29 مليون دولار من صندوق الائتمان. كما قدمت تركيا مبلغ 10 ملايين دولار كدعم للموازنة.

بلغ حجم الدعم الخارجي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية مع نهاية تشرين الأول من هذا العام إلى 1.04 مليار دولار. على أية حال، لا تزال هنالك حاجة إلى مبلغ 400 مليون دولار من الجهات المانحة لتمويل الموازنة المعدلة.

اعتمد التمويل المحلي في الغالب على الاقتراض من البنوك التجارية. الجدير ذكره أن المساعدات الخارجية الكبيرة في شهري تموز وآب 2009 مكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من دفع مبلغ 345 مليون دولار إلى البنوك خلال شهري تموز وآب، حيث كان هنالك تراكم للديون المستحقة للبنوك المحلية خلال الربعين الأول والثاني من هذا العام (بلغت 287 مليون دولار)، ثم عادت السلطة إلى اقتراض مبلغ 211 مليون دولار في أيلول لتمويل دفع راتبين والتعويض عن التمويل الخارجي المنخفض (80 مليون دولار) حيث كان هذا المبلغ دون معدل الاحتياج الشهري (120 مليون دولار). وقد بلغ مجموع صافي الدفعات للبنوك خلال الربع الثالث من هذا العام 133 مليون دولار، كما كان هنالك 90 مليون دولار رديات ضريبية إلى هيئة البترول. بالمقابل، كان هنالك تراكم لفواتير مستحقة تعود جزئياً إلى صندوق التقاعد والقطاع الخاص.

ارتفع حجم الدين العام للبنوك التجارية ليصل إلى 154 مليون دولار (جدول 1) بين كانون أول 2008 وأيلول 2009، مما رفع من حجم الديون إلى البنوك التجارية إلى 522 مليون دولار. بالمقابل، انخفض حجم الدين الخارجي بحوالي 3.6 مليون دولار خلال الأشهر التسع الأولى من هذا العام مما خفض حجم الدين الخارجي إلى 364 مليون دولار². يساوي حجم الدين العام في فلسطين 14% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو أدنى بكثير من مستويات مديونية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول النامية.

2 معظمها قروض طويلة الأمد من المؤسسة الدولية للتنمية IDA (312 مليون دولار).